مؤسسة الشهداء تطالب بتمديد رواتب ضحايا الإرهاب إلى 25 عاماً

أكدت مؤسسة الشهداء، اليوم الخميس، أن ملف تمديد رواتب ضحايا الإرهاب لمدة 25 عاماً سيكون من أولويات البرلمان المقبل، مبينةً وجود تنسيق عالٍ لزيادة التخصيصات المالية المرصودة لشريحة ذوي الشهداء في الموازنة المقبلة.

وقال مدير عام الدائرة القانونية في المؤسسة، طارق المندلاوي، في تصريح للصحيفة الرسمية وتابعته المطلع، إن: "المؤسسة خاطبت مجلس النواب مرات عدة خلال الأشهر الماضية لعقد جلسة طارئة للتصويت على التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية، بهدف تمديد رواتبهم إلى 25 عاماً بدلاً من عشر سنوات".

وأوضح أن: "تلك المخاطبات استمرت حتى صدور قرار المحكمة الاتحادية بإيقاف عمل المجلس دستورياً، وذلك في محاولة لتضمين التعديل ضمن جدول أعماله قبل توقف جلساته".

وأشار المندلاوي إلى أن: "المؤسسة عقدت اجتماعات عدة مع النائب الأول لرئيس البرلمان، محسن

المندلاوي، الذي أكد أن ملف تمديد الرواتب سيكون من أولويات البرلمان الجديد، وسيُعرض مباشرة أمام لجنة الشهداء والسجناء السياسيين المقبلة لإعطائه الأولوية واتخاذ اللازم".

وأوضح أن: "المؤسسة تعمل جاهدة مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ قرار يمنع إيقاف الرواتب، بل يمددها بشكل استثنائي لحين التصويت على التعديل".

ودعا المندلاوي البرلمان المقبل إلى: "إنصاف شريحة ذوي الشهداء من خلال زيادة تخصيصاتهم المالية في الموازنة المقبلة، وصرف المبالغ المخصصة لهم ضمن الموازنة الثلاثية"، مبيناً أن: "50% من موازنة عامي 2023 و2024 تم صرفها، بينما لم يُصرف سوى ما يقارب 18% من موازنة العام الحالي 2025. وشدد على ضرورة أن تضع الدورة البرلمانية المقبلة حقوق الشهداء ضمن أولوياتها"، وأن: "يكون أعضاء مجلس النواب الجدد أكثر قرباً من قضايا الشهداء وذويهم".